

Distr.: General
4 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في مذكرة الأمين العام عن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/792)، بممثلين للأمين العام قدّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٨/٧١ المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مبلغاً قدره ١ ٠٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويشير الأمين العام في الفقرتين ٢ و ٣ من مذكرته إلى أن عدداً من البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف تغير منذ صدور ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/841) واعتماد الجمعية العامة القرار المذكور أعلاه. ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه استجابةً لاندلاع العنف في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، الذي أذن فيه بإنشاء قوة للحماية الإقليمية قوامها ٤ ٠٠٠ فرد مكلفة بتوفير بيئة آمنة في جوبا وما حولها. ويذكر الأمين العام أيضاً أنه فيما يتعلق بالوحدات العسكرية، تغطي الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تكاليف ١٢ ٣٣٤ فرداً من أفراد الوحدات، وأنه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، كان قد نُشر ١٣ ١٠٨ من أفراد الوحدات العسكرية في البعثة، بمن فيهم ١ ٠٦٨ فرداً من قوة الحماية الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، فمع الوصول المرتقب للوحدات، للانضمام إلى قوة الحماية الإقليمية وللإضطلاع بالمسؤوليات الأخرى المنوطة بالبعثة، خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تتوقع البعثة أن يُنشر ما متوسطه ١٣ ١٨٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية للفترة،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وهو رقم يتجاوز القوام المتوسط الممول البالغ ٣٣٤ ١٢ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية بمقدار ٨٥٤ فرداً. ونتيجة لذلك، هناك احتياجات إضافية قدرها ٢٧،٢ مليون دولار للوحدات العسكرية.

٣ - ويشير الأمين العام في الفقرتين ٤ و ٥ من مذكرته إلى أنه فيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تتضمن التغيرات التي أثرت تأثيراً كبيراً في التكاليف التقديرية الأصلية ما يلي: (أ) ارتفاع التكاليف العامة الفعلية للموظفين التي يبلغ معدلها ١٠٤,٢ في المائة في المتوسط، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٨٤,٨ في المائة في جوبا و ٧٣,٩ في المائة في عنتيبي؛ (ب) انخفاض معدلات الشغور الفعلية للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، عن المعدلات المحددة في الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ج) ارتفاع المضاعف الفعلي لتسوية مقر العمل البالغ ٤٤,٣ في المتوسط، مقارنة بالمضاعف البالغ ٣٥,٩ المنصوص عليه في الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (د) تنقيح جداول مرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في جنوب السودان. ويشير الأمين العام إلى أنه نتيجة لتلك التغيرات، هناك احتياجات إضافية تبلغ ٣٤,٦ مليون دولار للموظفين الدوليين، و ٢٨,٦ مليون دولار للموظفين الوطنيين، و ١,٦ مليون دولار للموظفين الدوليين والوطنيين الممولين في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وفي إطار ملاك الموظفين المدنيين، تبلغ الاحتياجات الإضافية ٦٤,٨ مليون دولار، وهي تشمل أيضاً زيادة في الاحتياجات المتوقعة قدرها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة و ١٠٠ ٠٠٠ دولار للأفراد المقدمين من الحكومات. وإضافةً إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن ارتفاع التكاليف العامة الفعلية للموظفين يُعزى أساساً إلى زيادة المستحقات، بما في ذلك بدلات الإعالة ومنح التعليم للموظفين الدوليين الحاليين والمستقدمين حديثاً، وأن انخفاض معدلات الشغور الفعلية للموظفين المدنيين يعزى إلى قيام البعثة بملء وظائفها الشاغرة، بما في ذلك بموظفين دوليين من بعثتين لحفظ السلام، هما بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي أوقفت عملياتها رسمياً في آذار/مارس ٢٠١٨، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي أنجزت ولايتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن مضاعف تسوية مقر العمل ازداد من ٣٣,١ في تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٤٧,٨ في شباط/فبراير ٢٠١٨.

٤ - ويشير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بذلت البعثة جهوداً لإعادة ترتيب أولويات الموارد من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية غير المدرجة في الميزانية المتعلقة بالزيادة المذكورة أعلاه في الأفراد العسكريين والدعم المطلوب ذي الصلة. وتتضمن مذكرة الأمين العام تفاصيل بشأن هذه الاحتياجات الإضافية البالغة ٩١ ٩٢٥ ٠٠٠ دولار، والتي تتعلق بمبلغ ٩٠٠ ١٦٧ ٢٧ دولار منها بالوحدات العسكرية ومبلغ ١٠٠ ٧٥٧ ٦٤ دولار بالموظفين المدنيين. ويتوقع أن تكون البعثة قادرة على أن تستوعب، من ضمن ميزانيتها المعتمدة، مبلغاً جزئياً قدره ٩٠٠ ٧٦٧ ٢٦ دولار من مجموع الاحتياجات. ونظراً لأن البعثة لا تستطيع تغطية باقي التكاليف من ضمن الموارد المعتمدة المتاحة لها، يشير الأمين العام إلى أنه ستكون هناك احتياجات إلى موارد إضافية خلال الفترة بقيمة ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار لتغطية تكاليف الوحدات العسكرية وتكاليف الموظفين المدنيين (A/72/792، الفقرة ٦).

٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة، استناداً إلى التوقعات الحالية، تتوقع استخدام نسبة ١٠٠ في المائة من ميزانيتها المعتمدة للفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، دون احتساب الموارد الإضافية اللازمة البالغ قدرها ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الاحتياجات النقدية للبعثة بلغت في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨ ما قدره ٤٢ ٧٦٩ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي

لمدة ثلاثة أشهر البالغ ٢٠٧ ٠٩٩ ٠٠٠ دولار. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية ٣٠٨/٧١، الفقرة ٣).

٦ - وترد في الفقرة ٨ من مذكرة الأمين العام (A/72/792) الإجراءات المقترحة أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً قدره ٦٥ ١٥٧ ١٠٠ دولار، يقسم كأربعة مقرر على الدول الأعضاء، للإنفاق على البعثة لفترة الأشهر الاثني عشر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إضافةً إلى مبلغ الـ ١٠٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار الذي سبق اعتماده للفترة نفسها للإنفاق على البعثة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٧١.

٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن النفقات الفعلية المتكبدة في سياق تقرير أداء البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.